



جمهورية مصر العربية
وزارة التضامن الاجتماعي

2020-10-27

وزيرة التضامن الاجتماعي:

الرئيس وجه بتخصيص مليار جنيه لدعم تكافؤ الفرص التعليمية لجميع الأعمار والفئات



دعم مليون طالب مدرسي إضافي من الأسر التي تم رفضها من برنامج تكافل بإجمالي ٤.٤ مليون طالب

الرئيس وجه بالمساهمة في تكاليف التعليم المجتمعي بالشراكة مع الجمعيات الأهلية

منح تراخيص مؤقتة لـ 10,300 حضانة غير مرخصة لحين تسوية أوضاعها من خلال لجنة وطنية برئاسة التضامن الاجتماعي

أكدت السيدة/ نيفين القباج وزيرة التضامن الاجتماعي أن السيد/ الرئيس عبد الفتاح السيسي وجه بتخصيص مليار جنيه لدعم تكافؤ الفرص التعليمية للطلاب غير القادرين، الذين تم رفضهم في برامج الدعم النقدي، وذوي الإعاقة وطلاب المدارس المجتمعية وطلاب تكافل الذين التحقوا بالجامعات، والتدريب الفني ومحو الأمية ووحدات التضامن الاجتماعي بالجامعات.

وأضافت وزيرة التضامن الاجتماعي أن هذا التخصيص يتضمن دعم مليون طالب مدرسي من الأسر التي تم رفضها من برنامج تكافل؛ ليصل إجمالي عدد الطلاب الذين يتم دعمهم 4.4 مليون طالب، من بينهم ٢.٤ مليون طالب يتم دعمهم عبر برنامج تكافل و٢ مليون طالب من المرفوضين من برنامج

تكافل، بالإضافة إلى تقديم أدوات مساعدة للطلاب ذوي الإعاقة لتمكينهم من الخروج للتعليم ودمجهم بالمجتمع.

وأوضحت السيدة/ نيفين القباج أن السيد الرئيس وجه بالمساهمة في تكاليف التعليم المجتمعي بالشاركة مع الجمعيات الأهلية، والتنسيق مع القطاع الخاص بشأن التدريب المهني للطلاب المتسربين وتخطوا سن التعليم.

وفيما يتعلق بالحضانات؛ أشارت وزيرة التضامن الاجتماعي إلى أن السيد الرئيس وجه بمنح تراخيص مؤقتة لجميع حضانات الأطفال غير المرخصة على مستوى الجمهورية وعددها 10,300 حضانة غير مرخصة وترخيصها مؤقتاً لحين تسوية أوضاعها من خلال لجنة وطنية برئاسة التضامن الاجتماعي.

وأوضحت السيدة/ نيفين القباج أن عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر - ٤ سنوات يبلغ ١٢ مليون و ٤٨٠ ألفاً و ٥٩٠ طفلاً وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بنسبة 32% من إجمالي الأطفال (صفر-١٨)، كما أن عدد الأطفال المسجلين في دور الحضانة ٩٨٠،٤٢٣ طفلاً بنسبة تغطية تصل إلى ٨٪، بالإضافة إلى أن نسبة الأطفال المسجلين في فئة الطفولة المبكرة بالمدارس من ٤-٦ سنوات تصل إلى ٣٠٪، موضحة أن هذه الأرقام تكشف عن فجوة كبيرة بين الأطفال المسجلين في التعليم الابتدائي والمسجلين في التعليم قبل المدرسي (دور الحضانة وحدائق الروضة).

وأضافت وزيرة التضامن الاجتماعي أن خطة الوزارة تتضمن تفعيل اللجنة القومية التي تم تشكيلها ومراجعة اللائحة المنظمة لعمل الحضانات، وتطوير قاعدة بيانات متكاملة وشاملة عن الحضانات الخاصة والأهلية غير المرخصة من خلال حصر الحضانات ميدانياً، وميكنة المنظومة بالكامل، بالإضافة إلى تصنيف كفاءة عمل الحضانات طبقاً لمعايير الجودة، ومدى كفايتها قياساً بعدد الأطفال في الفئة العمرية ذات الصلة، وتوفير متطلبات التأمين والدفاع المدني، كما سيتم تنظيم حوافز ضريبية تصاعدية وأسعار امتيازية في الكهرباء والغاز والمياه لحضانات المناطق الفقيرة والنائية.